

Distr.: General
31 May 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق تقرير استعراض عام ٢٠٠٢ لخطة العمل في مجال الاتصالات، التي اعتمدها منتدى جزر المحيط الهادئ (انظر المرفق). وقد اجتمع الوزراء المسؤولون عن الاتصالات في البلدان الأعضاء في المنتدى في سوفيا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ليستعرضوا خطة العمل في مجال الاتصالات التي اعتمدها المنتدى عام ١٩٩٩ وللنظر في مسائل السياسة العامة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظر الوزراء في المسائل ذات الصلة، بما في ذلك قدرات بلدان جزر المحيط الهادئ على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون الإقليمي في مجال التكنولوجيا وصوغ السياسة العامة، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ودور هذه التكنولوجيا في تنمية المنطقة.

ومرفق طيه النص الكامل للسياسة العامة والخطة الاستراتيجية لجزر المحيط الهادئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفه مرفقا للتقرير بعنوان "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل فرد في جزر المحيط الهادئ".*

* ستضع بعثة ناورو مرفق التقرير في متناول الوفود المهتمة في قاعة الجمعية العامة أثناء الاجتماع الذي سيعقد في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ونرجو إصدار التقرير ومرفقه بوصفهما من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، وإصدارهما ضمن وثائق اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الذي سيعقد في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (وفقا للقرار ٢٥٨/٥٦).

(توقيع) فريدريك بيتشر

نائب الممثل الدائم

والقائم بالأعمال المؤقت

للبعثة الدائمة لناورو

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الوزاري الثاني بشأن السياسة العامة للمنتدى في مجال الاتصالات

أمانة المنتدى، سوف

١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

استعراض عام ٢٠٠٢ لخطة عمل المنتدى في مجال الاتصالات

- ١ - اجتمع الوزراء المسؤولون عن الاتصالات في البلدان الأعضاء في المنتدى في سوف في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لاستعراض خطة العمل في مجال الاتصالات التي اعتمدها المنتدى في عام ١٩٩٩ والنظر في مسائل السياسة العامة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٢ - ويوفر التطور السريع والتقارب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا ويشكل تحديات أمام بلدان جزر المحيط الهادئ في مجال الانتفاع بالعملة، بما في ذلك الأشكال الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تصبح معها المعوقات التقليدية المتمثلة في بعد المسافات وصغر الحجم غير واردة. وستكون للفرص أهمية خاصة في تحسين آفاق المستقبل أمام الشباب والأجيال المقبلة في المنطقة. واتخذ الوزراء البند التالي موضوعا لأعمالهم:

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل فرد في جزر المحيط الهادئ

- ٣ - واغتُتمة فرصة هذا الاجتماع الثاني لوزراء الاتصالات في بلدان المنتدى، لاستعراض خطة عمل المنتدى في مجال الاتصالات التي صيغت في اجتماعهم الوزاري الأول الذي عقد في سوف في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبحث الوزراء أيضا المسائل ذات الصلة، بما في ذلك قدرات بلدان جزر المحيط الهادئ على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون الإقليمي في مجال التكنولوجيا وصوغ السياسة العامة، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ودور هذه التكنولوجيا في تنمية المنطقة، ووضع استراتيجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والإقليمي.

- ٤ - وترد أدناه مداولات الوزراء والمقررات التي اتخذوها.

خطة العمل في مجال الاتصالات لعام ١٩٩٩

٥ - أكد الوزراء من جديد التزامهم بتنفيذ خطة عمل المنتدى في مجال الاتصالات لعام ١٩٩٩، مع ملاحظة أن إحراز تقدم في تنفيذها توقف حتى الآن على القدرات المحلية والأولويات الوطنية إزاء مسائل السياسة الأعم التي يواجهها كل من بلدان المنتدى.

٦ - غير أن فرص كثير من البلدان في الحصول على هذه التكنولوجيا قد تحسنت، وانخفضت بعض أسعارها. ولكن بلدانا أخرى لا تزال تواجه مشاكل تتعلق بمحدودية وعدم تكافؤ فرص الحصول على هذه التكنولوجيا، وارتفاع تكاليف المعدات والخدمات، وعدم توفر نطاق ترددات عريض كاف للاتصالات السلكية واللاسلكية، وانخفاض الاستثمار في الشبكات، والعدد المحدود من مقدمي خدمة الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، لم تواكب الأطر التنظيمية على الصعيد المحلي سرعة التطور التكنولوجي بل إنها في كثير من الحالات عتيقة ويشوبها النقص.

٧ - ومن ثم اعترف الوزراء بأهمية الرصد المستمر لتنفيذ خطة عمل المنتدى في مجال الاتصالات واتفقوا على أن عملية الاستعراض والتقييم التي بدأت تحضيراً لاجتماعهم توفر وسيلة فعالة لرصد تنفيذ خطة العمل. وبناء على ذلك اتفقوا على ما يلي:

- إن المقررات التي تضمنتها خطة العمل في مجال الاتصالات لعام ١٩٩٩ تصلح كمرجع موحز لعملية الاستعراض والتقييم؛
- ينبغي بذل مزيد من الجهود في جمع البيانات، بمساعدة رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية لجزر المحيط الهادئ وبالتعاون معها، وإدراج البيانات في موقع على الشبكة العالمية؛
- بذل جهد محدد لتقييم تنفيذ خطة العمل بالاشتراك مع رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومطالبتها بإتاحة فرصة في اجتماعاتها السنوية للمضي قدماً في هذا العمل؛ و
- استخدام الاستنتاجات في تحديد سبل تحسين صوغ السياسة العامة الوطنية والإقليمية.

قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة المحيط الهادئ

٨ - أحاط الوزراء علماً بنتائج الدراسة الاستقصائية لقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ورغم أنه تبين من الدراسة الاستقصائية أن عدداً متزايداً عن أي

وقت مضى من أهالي جزر المحيط الهادئ يحصلون على التدريب في الميادين المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما زالت القدرة والموارد البشرية في هذا المجال محدودة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية، وهي حالة تزيد من صعوبة إحراز تقدم في تنمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل العوائق الشائعة الأخرى ارتفاع تكاليف المعدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومحدودية الاتصال بالشبكات، وقلة عدد مقدمي خدمة الإنترنت، وعدم توفر نطاق التردد العريض للاتصالات السلكية واللاسلكية وارتفاع تكلفته.

٩ - واتفق الوزراء على استخدام نتائج الدراسة الاستقصائية في تقييم الخطط الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى أن ذلك يستلزم الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة. غير أن البيانات الموجودة ناقصة رغم بذل جهود عديدة طموحة مؤخرًا لجمع البيانات. ومن ثم أشار الوزراء بمواصلة جمع المعلومات عن قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة بالاقتران بجمع المعلومات عن تنفيذ خطة العمل لعام ١٩٩٩.

تقرير التعاون التكنولوجي والتعاون في مجال السياسة العامة

١٠ - أحاط الوزراء علماً بأعمال الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت إشراف مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وأعربوا عن ترحيبهم بآليات التعاون الإقليمي التي انبثقت عن ذلك وأفادت الحكومات الأعضاء والمنظمات الإقليمية على السواء من خلال تقديم المساعدة والمشورة الفنية البناءة بشأن وضع السياسة العامة والتخطيط.

١١ - واتفق الوزراء على الحاجة إلى التواصل القوي لكفالة أن يظل أصحاب المصلحة على علم بآخر تطورات التكنولوجيا وكفالة تقديم المساعدة بشأن صوغ السياسة العامة وتنفيذها إلى البلدان الجزرية الأعضاء في المنتدى، وطلبوا إلى المسؤولين القيام بما يلي:

- النظر في اشتراك البلدان بانتظام في الاجتماعات التقنية السنوية؛ و
- الاستفادة بموارد الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ وموارد رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية لجزر المحيط الهادئ في تقديم المساعدة المتعلقة بمسائل وتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأطر القانونية والتنظيمية

١٢ - سلم الوزراء بأن تأثيرات التقارب التكنولوجي ونشوء بيئة تشغيل دولية يعني أن النهج التقليدية المؤسسية والمتعلقة بالسياسة العامة في مجال الاتصالات يجب أن تطوع للتغير السريع والكاسح. وكان الوزراء قد حثوا في اجتماعهم الأول المعني بالسياسة العامة للمنتدى في مجال الاتصالات على إيجاد سياسة مرنة وبيئات تنظيمية مواتية لتنمية اقتصاد المعلومات في منطقة المحيط الهادئ.

١٣ - وأشاروا إلى أن وضع أطر وطنية قانونية وتنظيمية هو هدف مشروع الحكم في منطقة المحيط الهادئ الذي تقوم وحدة تكنولوجيا المعلومات بتنفيذه، والذي سيقدم خدمات الخبراء في مجال وضع سياسة القطاع العام الوطنية ووضع إطار تنظيمي وطني، وبذلك يلي الحاجة إلى استعراض وتنقيح الأطر التنظيمية القائمة. ومن ثم أشار الوزراء بما يلي:

- إحالة المعلومات عن شروع الحكم في منطقة المحيط الهادئ إلى المؤسسات الوطنية المسؤولة لأجل تعزيز المشاركة الشاملة للقطاعات في وضع السياسة العامة الوطنية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ و
- أحاطوا علما بالأنشطة التي يشملها المشروع وبجدوله الزمني وأيدوا تشكيل فريق وطني للعمل مع الممثل الوطني المفوض إليه المشروع.

مسائل التعريفات

١٤ - اعترفت خطة عمل المنتدى في مجال الاتصالات لعام ١٩٩٩ بالحاجة إلى النظر في إعادة موازنة التعريفات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وأيدت ما دعا إليه اجتماع وزراء اقتصاد المنتدى من الإثناء عن دعم قطاع من أرباح قطاع آخر دون مبرر. غير أن الوزراء لاحظوا أن ذلك الدعم يوفر، في سياق البيئة الاقتصادية لكل من البلدان، وسيلة لدعم الوصول العام. وبينما اتفق الوزراء على أن تترك المسألة لتصرف كل بلد بطريقته الخاصة وفي الموعد المناسب له، اتفقوا أيضا على ما يلي:

- النظر بمزيد من التعمق في إعادة موازنة التعريفات بالاشتراك مع الوزراء المعنيين الآخرين، واضعين في اعتبارهم العبء الذي يشكله ذلك الدعم التناقلي بالنسبة لبعض القطاعات، وكذلك الرغبة في إتاحة الوصول العام.
- تشجيع جهات نقل الاتصالات على توضيح الفكرة من نظم التعريفات الحالية والمقترحة لدى النظر في إدخال تغييرات عن طريق اللوائح.

مد نطاق اتفاق التجارة بين بلدان المحيط الهادئ الجزرية إلى تجارة الخدمات

١٥ - أشار الوزراء إلى أن وزراء تجارة بلدان المنتدى عندما اجتمعوا في آييا، بساموا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ للنظر في اتفاق التجارة بين بلدان المحيط الهادئ الجزرية، أيدوا أيضا مبدأ إدخال الخدمات، وربما شمل ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، في نطاقه. واتفق الوزراء على كفاءة تمثيل قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأفرقة الوطنية المشتركة في المفاوضات التجارية لكفالة تمثيل مسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

التسويات الدولية ورسوم الإنترنت

١٦ - قرر وزراء الاتصالات في بلدان المنتدى في عام ١٩٩٩ ضرورة أن ترصد بلدان المنتدى الجزرية التطورات وتشارك بفعالية في المحافل الدولية بغية تعزيز التسعير المنصف، والنظر في المصالح الأعم للمستهلكين والتنمية الاقتصادية، وتعزيز مبادئ إتاحة الوصول التي تشجع تطوير البنية الأساسية للإنترنت وخدمات الإنترنت.

١٧ - ولاحظ الوزراء أنه بالاقتران بالترتيبات الدولية لفرض رسوم خدمة الإنترنت والتسويات الدولية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، نشأت مشاكل نتيجة ترتيبات التسويات الدولية. وتنفرد هذه الصناعة في الولايات المتحدة بتحديد الأسعار الدولية دون مراعاة لأثرها على جهات نقل الاتصالات وعلى المستهلكين في بلدان المنتدى الجزرية، فتكون المحصلة النهائية بمثابة دعم مالي من منطقة المحيط الهادئ للولايات المتحدة. وقد أسهم هذا في ارتفاع أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الإنترنت.

١٨ - واتفق الوزراء على أنه لأجل زيادة تعزيز مصالح المنطقة في هذا الصدد، ينبغي القيام بما يلي:

- تشجيع مقدمي الخدمة وأصحاب المصلحة في هذه الصناعة على إتاحة البيانات للفريق العامل التابع لرابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية لجزر المحيط الهادئ؛
- دعم التمثيل الإقليمي المشترك بشأن هذه المسائل كلما سنحت الفرصة؛
- الاتفاق على أن تقدم أمانة المحفل، بالاشتراك مع رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ورقة معلومات إلى المحفل عن التسويات الدولية وفرض رسوم الإنترنت.

التعاون الإقليمي في تنظيم الاتصالات

١٩ - أشار الوزراء إلى معظم الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية بالية وغير وافية في تناقض مع البيئتين الدولية والتكنولوجية المتغيرتين بسرعة. ولاحظوا أن جميع بلدان المحفل الجزرية تعاني تقييدات مالية ونقصا في الموظفين المهرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعوق معالجة هذا الوضع، ولكنها حققت مستويات متفاوتة من المعرفة والخبرة تمثل مجتمعة مجعما إقليميا للدراية الفنية. وإذا اقترن ذلك على نحو تكاملي باتباع نهج إقليمي في تنظيم هذا القطاع سيتوفر سبيل فعال لإعمال القدرات في كل من بلدان المنتدى.

٢٠ - وعلى ذلك، اتفق الوزراء على تبادل المعلومات، عن رابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية بوصفها آلية تبادل المعلومات، وأن تستخدم هذه الآلية أيضا في العمل على تواءم التشريعات والتنظيمات الوطنية.

التطورات الدولية في إدارة شؤون الإنترنت

٢١ - أشار الوزراء إلى أن بعض المجالات القطرية العامة يمكن أن توفر رصيذا قيما للبلد. وفي إطار النظام القائم، لا تنحصر بالضرورة سلطة تسمية مدير للمجال القطري العام في البلد الذي يشير إليه اسم المجال، وهي حالة أدت إلى عدم ارتياح بالغ لدى بعض البلدان. وأشار الوزراء كذلك إلى أن شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام تنظر حاليا في إعادة تشكيل جذرية وهذا يجعل من المهم اغتنام الفرص للانضمام إلى النظام الدولي لإدارة الإنترنت.

٢٢ - وبناء عليه، أشار الوزراء بأن ترصد أمانة المحفل التطورات في اجتماعات ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة والمجالات القطرية العامة، وتبلغها إلى البلدان الأعضاء.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية

٢٣ - لاحظ الوزراء أن منطقة المحيط الهادئ شهدت تقدما سريعا في الأخذ بتطبيقات الإنترنت ذات الصلة المباشرة بالبلدان الجزرية. وتجدد إشارة خاصة إلى التطورات في مجال تقديم الخدمات الصحية عن بعد إلى المناطق التي كانت تعوزها هذه الخدمات، وإتاحة التكنولوجيا الملائمة لحصول المناطق النائية والريفية على خدمات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق نهج من قبيل إيصال الخدمات الساتلية واللاسلكية إلى مراكز الاتصالات المجتمعية.

٢٤ - ونظرا إلى أهمية مد الخدمات إلى جميع مناطق بلدان المحيط الهادئ الجزرية باعتبار ذلك أولوية عليا، اتفق الوزراء على تشجيع تقاسم المعلومات ذات الصلة مع أصحاب المصلحة الوطنيين لأجل بدء برامج للتوسع في استخدام الإنترنت في المجتمعات المحلية.

التخطيط الاستراتيجي

٢٥ - أحاط الوزراء علما ببدء مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مؤخرا يقوم على الأولويات والخطط الموضوعية على الصعيد الوطني من خلال تقديم المساعدة داخل البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق حلقات عمل وطنية. واعترفوا بأن أحد السمات الهامة للمشروع هي معايير المشاركة التي تتضمن وجود وزير مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولجنة من أصحاب المصلحة المتعددين لتشرف على إحراز التقدم، وموظفين مسؤولين عن التنفيذ داخل الحكومة. واتفقت البلدان الأعضاء أن تقديم الدعم على مستوى عال جوهري لنجاح هذه المبادرة، وأصدر الوزراء توجيهات إلى المسؤولين لنشر المعلومات بين المنظمات الوطنية المعنية من أجل تعزيز المشاركة الشاملة للقطاعات في وضع الاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السياسة العامة وخطة العمل الاستراتيجية الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٦ - أحاط الوزراء علما بتكليف الفريق العامل التابع لمجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ بتعزيز التنسيق والتعاون في المنطقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكفالة المعالجة الكافية للمجالات ذات الأولوية، وبدء ممارسة تخطيط استراتيجي إقليمي ضمن إنجاز لهذا التكليف. وسعى إلى ذلك عقدت حلقة عمل حول تقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي لمنطقة المحيط الهادئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في آب/أغسطس ٢٠٠١ في نومي، في كاليدونيا الجديدة، حضرها ممثلون لبلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، والمنظمات الإقليمية والوكالات المتعددة الأطراف وشركاء التنمية الثنائيين.

٢٧ - ولاحظ الوزراء كذلك أنه يمكن النظر إلى السياسة العامة والخطة الاستراتيجية لمنطقة جزر المحيط الهادئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها سياسة إقليمية، في مجالين يلزم التعاون فيهما، ومبادئ توجيهية للعمل الوطني في مجال التنفيذ المحلي واتفقوا على ما يلي:

- اعتماد السياسة العامة والخطة الاستراتيجية لجزر المحيط الهادئ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - ملاحظة أنه ينبغي ارتباطها بالسياسة العامة والخطة الإقليمية في مجال الطاقة؛
 - توجيه الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمجلس المنظمات الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لكي يقوم بانتظام، بالتشاور مع البلدان الأعضاء، باستعراض واستكمال الخطة.
-